

€ TRAINING

إدارة الأزمات القانونية في الهيئات الحكومية

22 - 26 ديسمبر 2024
كوالالمبور (ماليزيا)



إدارة الأزمات القانونية في الهيئات الحكومية

رمز الدورة: P637 تاريخ الإنعقاد: 22 - 26 ديسمبر 2024 دولة الإنعقاد: كوالالمبور (ماليزيا) - التكلفة: 5300 يورو

مقدمة عن البرنامج التدريبي:

تعرف الأزمة هي موقف طارئ يحدث ارتباطا في تسلسل الأحداث اليومية للمنظمة ويؤدي إلى سلسلة من التفاعلات ينجم عنها تهديدات ومخاطر مادية ومعنوية وقانونية أيضا للمصالح الأساسية للمنظمة أو الهيئة أو الشركة، مما يستلزم اتخاذ قرارات سريعة في وقت محدد، وفي ظروف تسودها التوتر نتيجة لنقص المعلومات، وحالة عدم اليقين التي تحيط بأحداث الأزمة. إدارة الأزمة هي عملية تخطيط استراتيجي تلتزم قيام الإدارة باتخاذ مجموعة من القرارات - في ظروف تسودها التوتر وعدم اليقين - في وقت محدد تستهدف الاستجابة السليمة لأحداث الأزمة ومنع تصاعدها والتقليل من نتائجها السلبية إلى أقل حد ممكن، لذلك يجب التعامل مع الأزمات بطريقة ذكية من خلال وضع مجموعة من القواعد والمبادئ والتي سنتناولها من خلال هذا البرنامج.

أهداف البرنامج التدريبي:

في نهاية البرنامج سيكون المشاركون قادرين على:

- وعي الأزمات المتعلقة باللوائح والقرارات الإدارية.
- معرفة الأزمات المتعلقة بالإدارة القانونية..
- الإلمام الكامل بالأزمات المتعلقة في إصدار التشريعات.
- الإدارة القانونية في الهيئات الحكومية.
- إصدار التشريعات في الهيئات الحكومية.
- اللوائح والقرارات الإدارية في الهيئات الحكومية.

الفئات المستهدفة:

- المستشارين القانونيين في الإدارات الحكومية.
- المستشارين القانونيين في الشركات.
- مدراء الشؤون القانونية.

محاور البرنامج التدريبي:

الوحدة الأولى:

- ماهية الأزمات القانونية
- الأزمات المتعلقة بالإدارة العليا.
- الأزمات المتعلقة بالإدارة.
- أنواع الأزمات المتعلقة بالإدارة.
- الأزمات المتعلقة بالاموال في الشركات والهيئات الحكومية.
- الخلاف بين الإدارة العليا وجهة ما وأثر ذلك على مسار الأزمة.
- الأزمات المتعلقة بالتشريعات واللوائح
- صدور تشريع يحد من نشاط الشركات أو الهيئات الحكومية.

الوحدة الثانية:

- الأزمات المتعلقة بتصفية المشروعات
- انحراف المصفي.
- سوء إدارة تحصيل الحقوق والوفاء بالالتزامات.

- المسببات الحقيقية لنشوء الأزمات
- إنحراف الإدارة العليا.
- إنحراف العاملين.
- عدم كفاءة الأعضاء القانونية.

الوحدة الثالثة:

- سوء تطبيق العقود والقرارات الخاصة.
- الاستشارات القانونية في مجال فض النزاعات القانونية
- صياغة شرط التحكيم.
- كيفية صياغة نموذج لشرط تحكيم متكامل الاركان.
- أهمية تحديد لغة التحكيم.
- أهمية الاتفاق على ميعاد التحكيم.
- أهمية تحديد مكان أو مقر التحكيم.

الوحدة الرابعة:

- تحديد القانون الواجب التطبيق على موضوع النزاع.
- تحديد القانون الواجب التطبيق على المسائل الإجرائية والفرق بين تحكيم الحالات الخاصة Ad hoc والتحكيم المؤسس.
- تحديد المؤهلات والصفات التي يجب أن يتحلي بها المحكم.
- الخبرات والمعرفة للمحكمين في طبيعة موضوع النزاع أو موضوع العقد المتنازع عليه.
- التحكيم بالصلح وتبصير الأطراف بالفرق بين التحكيم وفقا لقواعد قانونية والتحكيم بالصلح.
- الإشارة إلى كيفية الإشعارات للأطراف.
- العناصر الأخرى التي يتم النص عليها في شرط التحكيم..

الوحدة الخامسة:

- الاستشارة في الدعاوى القضائية.
- كيفية دراسة الدعوى القضائية واستخراج الدفوع.
- أقسام الدفوع وكيفية التمييز بينها.
- المذكرات التي تقدم من المدعى والمدعى عليه في الدعاوى المدنية.
- المذكرات المقدمة إلى محكمة الجنايات - المذكرات المقدمة إلى محكمة الجناح الفرق بينهما.
- مهارات كتابة التقارير القانونية
- المذكرة القانونية.
- مذكرة بالرأي في حكم قضائي.
- مذكرة بالرأي في حكم هيئة تحكيم دولية.
- مذكرة بالرأي في إتفاقية دولية.